منظمة الصحة العالمية أعتبرته من أشكال العنف ضد الإناث

أكثر من 130 مليون امرأة وفتاة أخضعن لعملية الختان

ينطوي ختان الإناث على الإزالة الجزئية أو الكلية للأعضاء التناسلية الظاهرة للأنثى أو إلحاق أضرار أخرى بها لأسباب ثقافية أو غير طبية وتحدث ممارسة ختان الإناث بصورة رئيسية في مناطق أفريقيا والمناطق الواقعة جنوب شرق آسيا، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 130 مليون امرأة وفتاة موجودات على قيد الحياة قد أخضعن لعملية الختان وقد ينطوي هذا الختان على عواقب صحية وخيمة ، بما في ذلك عدم التئام الجرح ، وزيادة التعرض للإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة والمضاعفات المرضية في الولادة، والالتهابات وسلس البول ، أما النزيف الشديد والعدوى بالأمراض فقد يؤديان إلى الوفاة.

إعداد / بشير الحزمي

ختان الإناث شكل من أشك العنف

وكما هو معروف أن العنف ضد الإناث له تأثير مباشر على صحتهن وحقوقهن الإنجابية وقد أقرت منظمة الصحة العالمية بأنه يعتبر مسألة ذات أولوية من مسائل الصحة العامة وأنه يعد شكل من أشكال العنف ضد الإناث وانتهاك لحقوقها الإنسانية .

في البيان الرسمي التي نشرته منظمة الصحة العالمية في جنيف عام 1982م يتضمن (ان الآثار الصحية الخطيرة لممارسة عادة ختان الإناث أو تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى لها أضرار صحية جمة ، فقد تحدث مضاعفات وقت إجراء العملية أو بعدها مباشرة أ ومضاعفات على المدى البعيد التي تؤثر على مستقبل حياة الأنثى.

المضاعفات المباشرة بعملية ختان الإناث :

1- الألم .
2- النزيف مما قد يستدعي إلى نقل دم.
3- الصدمة نتيجة لشدة الألم أو نتيجة للنزف.
4- الالتهابات بسبب عدم تنظيف المنطقة المعينة أو تعقيم الآلات المستعملة أو عدم تطهير يدي من يجري العملية و المكان الذي تجري فيه جميعها يتسبب عنه حدوث التهابات موضعية وقد تمتد الإلتهابات إلى الجهاز التناسلي الداخلي أو إلى الجهاز البولي أو إلى تسمم الجسم نتيجة للإصابة بميكروب التتناوس
5- الإصابة بالتهابات الكبد الفيروسي البائي أو بمرض نقص المناعة البشرية "الإيدز" قد يحدث نتيجة الختان في الأنثى بسبب استخدام الآلات غير المعقمة.
6- اضطرابات البول نتيجة احتباس البول للخوف من الألم وكذلك الحرقان أثناء التبول نتيجة للإصابة بفتحة البول ، خاصة وأن القائمين بهذه العادة ليس على دراسة بالتشريح الطبيعي للأجزاء التناسلية.
7- الوفيات نتيجة حدوث النزف أو الصدمة ومن الصعوبة تقدير عدد الوفيات التي تنتج عن هذه العملية بسبب أن عدداً قليلا للغاية هي التي تصل إلى المستشفيات وغالباً لا تسجل كمضاعفات للختان حرصاً على القائم بالعملية أو على ولي الأمر ، فمن نتائج دراسة على 600ى امرأة وجد أن أثنتان من بناتهن قد توفيتا بسبب النزيف من الختان .

أما المضاعفات بعيدة المدى فهي تتمثل في الآتي :

1- عسر الطمث نتيجة لحدوث الالتهابات المزمنة والاحتقان في الحوض.
2- ألم عند الجماع وصعوبة عند الولادة بسبب الالتهابات التي قد تحدث.
3- الأورام في منطقة البظر نتيجة لدخول الجلد في المناطق تحت الجلد أثناء التئام الجرح وتأخذ هذه الأورام في الكبر ويزداد حجمها مع الوقت مما تستدعي جراحة لإزالتها.
4- ضعف التجاوب الجنسي أو عدم بلوغ الارتواء الجنسي.
5- الآثار النفسية لعملية الختان ، وهو الشعور بالظلم بالعزل والانطواء والخجل مما حدث لها في المنطقة الحساسة.
6- ومن الناحية الاقتصادية فختان الإناث يشكل عبئاً على دخل الأسرة وعلى الخدمات الصحية عندما تلجأ الفتاة أو السيدة إلى المستشفيات لعلاج إحدى مضاعفات الختان المباشرة أو البعيدة المدى.

وقد أكدت منظمة الصحة العالمية بعد إثبات آثاره الضارة على الصحة العامة على حضر جميع العاملين في المجال الطبي و الصحي إجراء ختان الإناث أو أن يتم إجرائها في أي مرفق صحي.

وحتى الآن لا توجد وثائق تبين بشكل قاطع منشأ هذه العادة في اليمن ونرجح بأن هذه العادة قد انتقلت إلينا من إفريقيا حيث نجد أن الجهة المقابلة لنا من إفريقيا (الصومال،ارتريا ، السودان) جميع دولها تمارس ختان الإناث ، ولكن متى بدأت في اليمن فلا زال عليها الغموض ، إن البيانات المتاحة حالياً تشير إلى انتشار هذه العادة في بعض مناطق اليمن من المحافظات : الحديدة ، وحضرموت ، والمهرة ، وتعز ، وعدن ، وإب ، وذمار.

أهم أسباب عدم استمرار عادة ختان البنات هي :

أن الدين لا يقرها للبنات – تسبب مشاكل صحية للبنات والنساء عموماً
– تسبب تجارب مؤلمة للبنت والمرأة
– ضج كرامة المرأة.

والاعتقاد بأن الختان عادة إسلامية وذلك للأسباب التالية:

– العملية تجري في شعوب مسلمة ومسيحية وبعض أتباه الديانات اللاروحية على حد سواء.
– الوجود التأريخي لهذه العملية يسبق مجيء الإسلام والمسيحية،
– العملية لا تجري في بلاد إسلامية مثل إيران والعراق والمغرب وتونس وغيرها.
– هنا في اليمن تجري في مناطق محددة وخاصة الساحلية فلا توجد في أمانة العاصمة ومأرب والجوف وغيرها.

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان في أحسن تقويم ، وخلق أعضاء جسم الإنسان ليؤدي كل منها وظيفته الأساسية في الحياة ، وأعضاء المرأة التناسلية الخارجية والداخلية لها دور وظيفي هام ومن الخطأ تغيير هذه الخلقة الطبيعية لأن بتر أي عضو من الأعضاء التي خلقها الله يؤدي إلى درجة من درجات الإعاقة الوظيفية .

ولذا فإن إزالة أي جزء من الجهاز التناسلي للمرأة بدون وجود أي سبب طبي أو عيب خلقي ما هو إلا انتهاك لحقوق الإنسان ، وقد صدر قرار وزاري رقم 3 / 1 لسنة 2001م من وزارة الصحة العامة والسكان، بمنع القيام بإجراء ختان الإناث من قبل جميع العاملين في الخدمات الصحية العامة والخاصة ، ويتطلب القضاء على عادة ختان الإناث اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ القرار مع التوعية المكثفة لجميع أفراد المجتمع بمختلف فئاته على أضرار ختان الإناث.

الاهتمام العالمي بقضايا السكان 2-3

الازدحام السكاني

أ.د / أحمد محمد شجاع الدين □

أما مؤتمر المكسيك الذي عقد في عام 1984م حول السكان والتنمية فقد اعتبر أن الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي حول المسألة السكانية جديدة وأكد على ضرورة الربط بين قضايا السكان والتنمية ، حث المؤتمر الدولي على ضرورة إيجاد برامج عمل للمرأة وبصفة خاصة في مجال التربية ، لهذا نجد أنه منذ عام 1974م حتى انعقاد مؤتمر المكسيك أن معظم دول العالم أحرزت تقدما كبيراً في المجال السكاني وحقق مؤتمر المكسيك العالمي العديد من الإنجازات في المسألة وبالذات في المجالات الآتية:

أولا : توسيع فرص الانتفاع برعاية الصحة الإنجابية وإحداث تقدم ملموس فيها.

ثانياً: خفض معدلات المواليد والوفيات وارتفاع مستويات التعليم في العديد من دول العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وخاصة في برامج التنمية المستدامة وتحسين البرامج التعليمية.

ثالثاً: زيادة المراكز التعليمية والاقتصادي للمرأة وخفض معدلات وفيات الأمهات وإحداث تقدم ملموس في العديد من جول العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وخاصة في برامج التنمية المستدامة وتحسين البرامج التعليمية .

هذه الإنجازات التي تحققت في مؤتمر المكسيك منذ انعقاد المؤتمر الأول للسكان والتنمية في روما عام 1954م جعلت معظم دول العالم تتفاءل وذلك بتحقيق نجاح كبير في معالجة المسألة السكانية وربطها بقضايا التنمية المستدامة في مختلف دول العالم.

أما المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في سبتمبر بجمهورية مصر العربية عام 1994م فقد كان انعقاده في ظل تزايد التعاون الدولي وكذلك الاعتراف من قبل مختلف دول العالم بقضايا السكان والبيئة ، لقد تناول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المهام دول العالم بقضايا السكان والبيئة ، لقد تناول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المهام الموكلة إليه ، وأكد على العلاقة بين السكان والتنمية البشرية المستدامة ، انعقد المؤتمر في لحظة حاسمة من تاريخ التعاون الدولي ، حيث تزايد الاعتراف بالترابط العالمي لقضايا السكان والتغيرات البيئية المتسارعة ولم يحدث قط إن كانت الفرصة في هذا المؤتمر أكبر من المؤتمرات السابقة لاعتماد سياسات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الاقتصاد الكلي لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد في إطار تنمية مستدامة في جميع البلدان ولحشد الموارد البشرية والمالية من أجل حل المشاكل الاقتصادية والبيئية على الصعيد العالمي .

ولم يسبق أن أتيح للمجتمع العالمي هذا الكم الكبير من الموارد وهذا القدر الواسع من المعرفة لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

لقد شهد العالم تغيرات واسعة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي حيث حققت الجهود الوطنية والدولية تقدما كبيراً في الميادين التي تهم الرفاه الإنساني، ولكن البلدان النامية لا تزال تواجه صعوبات اقتصادية خطيرة وبيئة اقتصادية دولية ليست في صالحها ، وزاد عدد الناس الذين يعيشون في حالة من الفقر المطلق في بلدان كثيرة ، وفي كل مكان يجري استنفاذ كثير من الموارد الأساسية التي يجب أن في بلدان كثيرة ، وفي كل مكان يجري استنفاذ كثير من الموارد الأساسية التي يجب أن تكون سندا لبقاء الأجيال القادمة ورفاهها ، والتلوث البيئي يزداد حدة بسبب تزايد وتنوع الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية ، ونمو في السكان لم يسبق له مثيل ، واتساع رقعة الفقر واستمراره ، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي الكبير بين الأغنياء والفقراء ، والمشاكل البيئية بسبب تغير المناخ ، لقد انعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ظل زيادة التعاون الدولي من أجل تفهم نمو السكان في العالم وعلاقة ذلك بالتنمية المستدامة ، وإذا كان الكثير قد تحقق في هذا الصدد فما زال الأكثر دون تحقيق.

وفي منتصف عام 2006م قدر سكان العالم بنحو 6.067 مليار نسمة ، ومع أن معدل النمو يتجه نحو الهبوط إلا أن الزيادات المطلقة تتعاظم في الوقت الحاضر إلى ما يزيد عن 86 مليون نسمة سنوياً تقريباً ومن المرجح أن تظل زيادات السكان السنوية أكثر من 86 مليون حتى علم 2015م.

وخلال السنوات المتبقية من القرن الماضي والسنوات الأولى من هذا القرن أكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أن دول العالم ستختار ما تفعله أو ما لا تفعله للمسألة السكانية وتشير بدائل الإسقاطات السكانية التي وضعتها الأمم المتحدة للسنوات العشرين من عام 94م إلى 2014م أن عدد السكان سيصل إلى 7.1 مليار نسمة في البديل المخفض وإلى 7.5 مليار في البديل المتوسط وإلى 7.8مليار في البديل المرتفع وإذا توغلنا في ما هو أبعد من ذلك في المستقبل لوجدنا أن التباعد بين الإسقاطات البديلة يزداد اتساعاً فمع حلول عام 2050م وفقا لإسقاطات الأمم المتحدة يتراوح سكان العالم بين 7.9 مليار نسمة للبديل المنخفض إلى 9.8 مليار نسمة في البديل المتوسط وإلى 11.9 في البديل المرتفع.

زيادة في خطوط الطرقات لمواكبة الإزدحام

والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية ليست حدثا منعزلاً عن ذلك بل إن برنامج عمله يستند إلى توافق الآراء الدولية الواسعة النطاق الذي ظهر وخاصة منذ انعقاد المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست في عام 1974م والمؤتمر العالمي المعني بالسكان المنعقد في مكسيكو في عام 1984م للنظر في القضايا العريضة للسكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والعلاقات المتبادلة بينهما ، إن التقدم في الوضع التعليمي والاقتصادي للمرأة وتمكينها من زيادة وعيها بشأن قضايا السكان والفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والبيئة هي قضايا وثيقة الارتباط لدرجة أنه لا يمكن بحث أي منها على انفراد.

وانعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في أعقاب أنشطة دولية أخرى هامة ، تم اتخاذها من قبل المشاركين في المؤتمر كركيزة للبناء وكانت توصياته داعمة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات العالمية التي مهدت للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنها :

1. المؤتمر الدولي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية المنعقد في نيروبي عام 1985م.
2. مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، المنعقد في نيويورك في عام 1990م.
3. مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية : المنعقد في ريودي حانيرو في عام 1992م.
4. المؤتمر الدولي للتغذية المنعقد في روما في عام 1992م.
5. المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فينيا في عام 1992م.
6. السنة الدولية للأسرة عام 1994م.

واتصلت نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية اتصالاً وثيقاً بمؤتمرات رئيسية أخرى تمت في عامي 1995م و 1996م وهي : مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية ، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، كما أن هذه النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات قدمت مساهمات هامة في مجال السكان وكان لها تأثير قبل انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994م وبعد انعقاده بفترة قصيرة صدر برنامج العمل حول السكان والتنمية ، الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ومن أجل تمكين المرأة وكفالة اشتراكها الكامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتها المحلية .

□ رئيس جامعة إب

مفكرة سكانية

السكان والفقر وتأثيرهما في النمو الاقتصادي

د. فهد محمود الصبري

من القضايا الهامة التي أخذت لفترات طويلة، كثير من الجدل والبحث واهتمام المعنين بمستوى الاقتصاد، هي مسألة النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي وبمستوى الفقر. فمنهم من يرى أن نمو السكان هو عامل محفز يؤثر إيجابا على معدلات نمو الدخل القومي فمع زيادة السكان يزداد الكم المعرفي نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي تولده زيادة الطلب على إنتاج السلع والخدمات، وآخرون يرون أن النمو السكاني عامل يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، فارتفاع نمو السكان يعيق نمو الدخل القومي، فمع تزايد أعداد السكان يزداد استنزاف الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية. وفي ظل اختلاف وجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي، ظهرت فكرة ثالثة اعتبرت أن النمو السكاني عامل محايد في النمو الاقتصادي ويتحدد خارج نماذج النمو القياسية.. وهذا الاختلاف في وجهات النظر والآراء كانت لها تبعات كبيرة ومؤثرة كان آخرها وأخطرها بعدا على العمل السكاني هو وجهة النظر التي تنص على إن نمو السكان عامل محايد في النمو الاقتصادي. وكان توظيف هذه النتائج خلال العقود الأخيرة لتبرير حيادية النمو السكاني قد أدى إلى التقليل من الأثر المتبادل بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وساهم في عدم إعطاء القضايا السكانية الأولوية التي تستحقها في سياق إنشاء السياسات المتكاملة في العديد من الدول. والملاحظ إن الصراعات بين المدارس الفكرية المختلفة وعدم تمكنها من إثبات فرضياتها بشكل مطلق يعود إلى أن تركيزها كان بالمجمل على حجم ونمو السكان ولم تعطى الاهتمام الكافي لمسألة التركيب العمري للسكان واتجاهات تغيرها واثر ذلك على النمو الاقتصادي فهناك لكل فئة عمريه سلوك ومتطلبات مختلفة و يترتب عليها نتائج اقتصادية مختلفة أيضا. فحاجات السكان الأطفال و اليافعين تتطلب تكثيف مختلفة المزيد من الاستثمارات في الصحة والتعليم، أما الشباب في المراحل الأولى من سن العمل فهم مكون أساسي لعرض العمل وزيادة الادخار، ومع التقدم في السن ترتفع الحاجة إلى تكثيف الرعاية الصحية مع ضمان دخل تقاعدي للمسنين.. حيث أشارت بعض الدراسات القياسية التي أجريت في بعض البلدان إلى أن التغيرات السكانية ممثلة بارتفاع نمو السكان في سن العمل ساهمت لمقدار 50% من النمو الاقتصادي لهذه البلدان بين 1970 و1990م وخلاصة الاستنتاجات في هذا المجال ان النمو الاقتصادي يتسم بالبطئ عندما يكون نمو السكان في سن العمل منخفضا عن نظيره نمو أجمالي السكان، ويتحسن النمو الاقتصادي عندما يتعدى نمو السكان في سن العمل نظيره نمو أجمالي السكان، ويحدث ذلك نتيجة انحسار الفجوة إلى فارق إيجابي ضئيل جدا بين متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومتوسط حصة العامل من الناتج. وقد وضحت هذه العلاقة في المؤتمر الدولي للسكان في وثائقه التي أكدت على أن العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والفقر هي علاقة متبادلة ومتعاضدة. فتؤكد في الفصل الثالث حول أوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة على " أن الأنشطة اليومية لجميع البشر والمجتمعات المحلية والبلدان ترتبط بالتغير السكاني وأنماط ومستويات استخدام الموارد الطبيعية وحالة البيئة وسرعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونوعيتها. وهناك اتفاق عام على أن استمرار انتشار الفقر على نطاق واسع فضلا عن أوجه الجور الخطيرة، الاجتماعية والقائمة على نوع الجنس، لها اثر كبير على البارامترات الديموغرافية مثل نمو السكان وهيكلهم وتوزيعهم، كما أنها تتأثر بذلك. وهناك اتفاق عام أيضا على أن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة لا تفتأ تسهم في الاستعمال غير المستدام للموارد الطبيعية وتدهور البيئة فضلا عن زيادة الجور الاجتماعي والفقر مما يقترن بالنتائج السالفة الذكر للبارامترات الديموغرافية " (فقرة 3.1، صفحة 17) إن الأثر المتبادل لانخفاض الخصوبة والوفيات المقرون بزيادة تراكم رأس المال في عملية النمو الاقتصادي له إمكانية تفسير النتائج الإيجابية في بلدان عديدة، حيث أن اثر التغذية الاسترجاعيه الذي يظهر بين كل عامل من العوامل له إمكانية مضاعفة تأثير العوامل الخارجية المؤثرة في عليه وهذا التغير الديمغرافي يؤثر على مخرجات عملية الإنتاج مباشرة من خلال عرض قوة العمل ويؤثر بشكل غير مباشر من خلال الادخار والاستثمار وبالتالي على تراكم رأس المال. من ناحية أخرى فان مستوى الدخل وخزين رأس المال يؤثر على الخصوبة والوفيات فعندما يتسع الهرم العمري للسكان يرتفع الإنفاق الحكومي والعائلي على الاستهلاك مؤديا إلى انخفاض الادخار وعندما يتحسن مستوى الدخل وخزين رأس المال فان تأثيره ينعكس على الخصوبة والوفيات ويعود ذلك إلى تحسين مستوى الدخل وخزين رأس المال فأن تأثيره ينعكس على الخصوبة والوفيات، ويعود ذلك إلى تحسن مستوى رفاه العائلة الصحي والتعليمي وبالتالي إلى تغير في سلوكها الإنجابي. ويؤثر الدخل على رأس المال إذ يرتفع وينخفض تبعا للقيمة المضافة التي يولدها رأس المال. وبدوره أي رأس المال يؤثر على الدخل من خلال الادخار. إذ يرتفع الادخار عندما تنحسر قاعدة الهرم السكاني وترتفع نسبة السكان في سن العمل ويتيح ذلك المزيد من النمو اقتصادي نتيجة ارتفاع حصة العاملين في الناتج. ويمكن توسع هذا المخطط ليتضمن عوامل خارجية تتدخل ويكون لها تبعات على المتغيرات الداخلية المكونة للنظام. فمثلا السياسات السكانية ومن ضمنها برامج الصحة الإنجابية و تنظيم الأسرة قد تعجل من انخفاض معدلات الخصوبة وتغير البنية العمرية للسكان. وهذا التغيير في البنية العمرية للسكان بدوره ينطوي على تغير في اتجاهات الادخار والاستهلاك وبالتالي له تأثير مباشر على متوسط دخل الفرد ومن خلال تأثيره على معدلات الإعالة وحجم قوة العمل فعندما نقارن تأثير نمو السكان في سن العمل مع تأثير نمو السكان الكلي يظهر بوضوح الأثر الكبير للهيكل العمري للسكان على النمو الاقتصادي.

أهمية السجلات الحيوية وتعريفها

تتمثل أهمية السجلات الحيوية في اعتبارها مصدراً هاماً وأساسياً ومباشراً للبيانات السكانية حول عوامل نمو وتغير السكان وخاصة المواليد والوفيات والهجرة كما تساعدنا على قياس التغيرات في السكان بين الفترات المختلفة سواءً في حجم السكان أو تكوينه أو توزيعه وفي تكوين الأسرة من حيث واقعات الزواج والطلاق والتبني والانفصال والهجر على وجه الخصوص ولا شك في أن هذه البيانات تفيد في التعرف على إتجاهات التطور حالياً وفي المتسقبل الأمر الذي يمكن الاعتماد عليه في وضع الخطط والبرامج المناسبة.

والمقصود بنظام الإحصاءات الحيوية هو التسجيل القانوني والإحصائي للمعلومات عن الواقعات الحيوية كالولادات والوفيات والزواج والطلاق وغيرها كما يشمل أيضا جمع المعلومات وإعدادها وتحليلها وعرضها عن تلك الواقعات.

ولأهمية الإحصائية الحيوية لكونها مصدراً أساسياً للبيانات السكانية فقد أولت اللجنة الإحصائية ولجنة السكان في الأمم المتحدة أهمية خاصة لتطويرها وقامت بوضع توصيات خاصة. بهذا الشأن من أجل تأمين تسجيل الوقائع على أسس موحدة لتسهيل المقارنات الدولية وإيجاد إحصاءات دقيقة تستخدم للأغراض المحلية، كما أن دقة تسجيل الإحصاءات الحيوية حسب بعض الصفات ضروري لمعرفة التغيرات التي تحدث للسكان وحساب كثير من المقاييس الإحصائية.